

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الحادية والثلاثون
نواكشوط، موريتانيا، 1-2 يوليو 2018

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/3 (XXXI)



إنشاء سوق أفريقية واحدة

تقرير عن وضع المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
مقدم إلى الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي

1-2 يوليو 2018

نواكشوط

موريتانيا

بقلم

فخامة السيد إيسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر وقائد عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، والرئيس الحالي لمؤتمر الاتحاد الأفريقي،
فخامة السيد محمد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية،
أصحاب الفخامة السادة رؤساء الدول والحكومات،
سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

السيدات والسادة،

1. بموجب الولاية التي أوكلها لي المؤتمر لقيادة عملية المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يتعين علي في كل دورة تقديم تقرير عن حالة تنفيذ المقررات التي أصدرناها لتحقيق هذا المشروع القاري الطموح.
2. يسعدني أن أقدم لكم اليوم تقرير المرحلي الذي يشمل الربع الثاني لعام 2018 والتطلّعات للأشهر القادمة.
3. قدمت لكم، في تقارير السابقة، معلومات عن الإنجازات التي تحققت حتى شهر مارس 2018. كما قدمت إليكم، أصحاب الفخامة، خلال قمتنا الاستثنائية المنعقدة في كيجالي، رواندا، معلومات مستوفاة حول ما تحقق من عمل وتقدم أفضى إلى التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعليه، سيركز التقرير الذي أقدمه اليوم على الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ قمة كيجالي التاريخية المنعقدة في مارس 2018 حين وقعت أربع وأربعون (44) دولة عضوا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسأسلط الضوء بعد ذلك على الأنشطة المبرمجة حتى 21 مارس 2019، الذي يحمل قيمة رمزية حيث سنحتفل الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

4. تذكّرنا التطورات خلال الفترة من مارس 2018 حتى يونيو 2018، دون شك بنجاح عملية اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد العالمي. ويظهر عدد التوقيعات المسجلة إرادة أفريقيا القوية لتحقيق تكاملها. وتعتبر التعليقات الإيجابية من مختلف الأوساط حول هذا الموضوع نتيجة للجهود المشتركة من قبل الدول الأفريقية لاستكمال عملية التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
5. قمنا منذ قمة كيجالي الاستثنائية ووفقا لخارطة الطريق التي قدمتها لكم بهذه المناسبة، تم القيام بتنقيح قانوني لملاحق ومرفقات البروتوكول بشأن التجارة في السلع والبروتوكول بشأن قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.
6. عقد مفاوضو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اجتماعين، بمساعدة الخبراء القانونيين، في أديس أبابا من 30 أبريل إلى 12 مايو 2018، وفي داكار من 25 إلى 31 مايو 2018. وفي نهاية هذين الاجتماعين، أصبحت ملاحق البروتوكول بشأن التجارة في السلع جاهزة للاعتماد، وهي:

- الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ؛
- الملحق 3 بشأن التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة؛
- الملحق 4 بشأن تيسير التجارة؛
- الملحق 5 بشأن الحواجز غير التعريفية؛
- الملحق 6 بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة؛
- الملحق 7 بشأن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛
- الملحق 8 بشأن العبور

- الملحق 9 بشأن سبل الانتصاف التجاري.

7. أضيف التنقيح القانوني للمبادئ التوجيهية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بخصوص سبل الانتصاف التجاري إلى أنشطة جدول الأعمال المدمج الذي سيعدده خبراءنا بحلول نهاية السنة. كما أن ملاحق البروتوكول بشأن قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، وهي أيضا جاهزة لاعتمادها. وتتمثل فيما يلي:

- الملحق 1 بشأن إجراءات عمل فريق التحكيم؛
- الملحق 2 بشأن مراجعة الخبراء،
- الملحق 3 بشأن مدونة السلوك للمحكمين وأعضاء فريق التحكيم.

8. وبما أن بعض الدول الأعضاء ترغب أن يتم تنقيح هذه الملاحق واعتمادها قبل التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه. أحث جميع الدول الأعضاء على القيام بهذه الإجراءات لكي تعتمد قمتنا رسميا هذه الوثائق التي أوصانا بها وزراء التجارة ووزراء العدل.

9. **فيما يتعلق بجدول التسهيلات التعريفية والطرائق المتفق عليها**، ستقوم الدول الأعضاء بإعداد الملحق 1 بشأن قوائم التسهيلات التعريفية وفقا لطرائق التحرير الجمركي المعتمدة لكي يكون الملحق 1 المذكور جاهزاً للاعتماد وخلال اجتماع قمة داكار 2019.

10. أجرى وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة مداورات حول النسب المئوية المقترحة لقوائم السلع الحساسة وقوائم السلع المستثناة. وتضم قائمة الاستثناءات خطوط المنتجات التي لن يتم تحريرها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في حين أن قائمة السلع الحساسة تضم خطوط المنتجات التي سيتم تحريرها على مدى أطول. وركز الوزراء على ثلاثة مقترحات رئيسية هي:

- 3% للسلع المستثناة و 7% للسلع الحساسة؛
- 5% للسلع المستثناة و 5% للسلع الحساسة؛
- 1% للسلع المستثناة و 9% للسلع الحساسة.

11. اتفق الوزراء على أن تتشاور الدول الأعضاء فيما بينها حول الخيارات الثلاثة، على المستوى الوطني وفي بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بحلول نهاية سبتمبر 2018 بغية اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

12. وعليه، أود أن أدعو مؤتمر الاتحاد إلى تقديم توجيهات سياسية بشأن هذه المسألة حتى لا نؤخر عملية تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى الاجتماع الأخير لوزراء التجارة الذي عقد في داكار، والذي أقتبس منه: "يدعو القمة إلى النظر فيما إذا كانت قائمة للاستثناءات وقائمة للسلع الحساسة تدفعان في اتجاه تحقيق الهدف القاري المتمثل في تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتصنيع وتكامل الأسواق".

13. وأرى أن قائمة الاستثناءات تعرقل نمو التجارة البينية الأفريقية ويجب علينا ألا نشجعها، بيد أنه يمكن أن نراعي قائمة المنتجات الحساسة بحيث تكون هناك عملية تدريجية للتحرير على مدى 10 سنوات أو نحو ذلك من أجل السماح للدول الأعضاء بإجراء تعديلات مناسبة. ويتسق هذا النهج مع الممارسة الحالية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

14. وأشير أيضا إلى أن البحوث التي أجراها شركاؤنا الاستراتيجيون، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا قد أظهرت أن التجارة الأفريقية مركزة على 30 خطا تعريفيا. وفي هذا الصدد، فإن نسبة استثناء تصل إلى 1% من شأنها أن تعيق التجارة بما يقرب من 53 خطا تعريفيا، مما يؤثر على خفض المستويات الحالية للتجارة البينية الأفريقية، بينما نتطلع إلى زيادتها. ومن

الواضح أن هذا الأمر سيقوّض أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وإذا وافقت القمة على التوصيات التي أقدمها، فإن العملية ستخطو خطوات كبيرة نحو تحقيقها.

15. بحث وزراء التجارة أيضا في داكار خلال شهر مايو من هذا العام الاقتراحات المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية لتحرير التجارة في الخدمات. أما القطاعات التالية التي رأى الوزراء أنها ستسهّل التكامل فيما بيننا، فقد تم الاتفاق على أن تكون هي القطاعات ذات الأولوية للتحرير:

- (1) الخدمات المالية،
- (2) خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،
- (3) خدمات النقل،
- (4) الخدمات السياحية،
- (5) خدمات المؤسسات.

16. سيؤدي الآن اختيار قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية المذكورة إلى تمهيد الطريق لإعداد وتقديم جداول زمنية للالتزامات المحددة بشكل جدي. واستناداً إلى مبادئ الهندسة المتغيرة والمعاملة بالمثل، أوصى الوزراء الدول الأعضاء التي ترغب في تحرير قطاعات أكثر من قطاعاتها الخمسة ذات الأولوية بأن لها الحرية في فعل ذلك.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

17. سجّلت المرحلة الثانية من المفاوضات وتعميم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة العمل بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية تقدماً، وفقاً لتوصيات قمة كيجالي.

18. وافق وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة على جميع القضايا التي ستدرج في جدول الأعمال المدمج، واعتمدوا برنامج العمل التنفيذي الانتقالي المعدل، بما في ذلك وضع جداول للالتزامات المحددة بشأن الخدمات وجدول للامتيازات التعريفية، وقواعد المنشأ والمعايير والمبادئ التوجيهية بشأن معالجة السلع التي منشؤها مناطق اقتصادية خاصة. كما أدرجت المبادئ التوجيهية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سبل الانتصاف التجاري في جدول الأعمال المدمج، ومن المتوقع أن توافق عليها قمتنا المقبلة المقرر عقدها في يناير 2019 جنباً إلى جنب مع بقية المسائل المذكورة أعلاه.

19. وعليه، وبناءً على طلبكم، واصلت مشاورات مع الدول الأعضاء السبعة التي أثارت انشغالات من أجل التوصل إلى توافق للآراء. وفي هذا الصدد، أوصاني اجتماع داكار الأخير لوزراء التجارة بعقد اجتماع خاص على هامش القمة المذكورة مع رؤساء دول وحكومات الدول السبع (7) المعنية على هامش القمة. وسيتم إرسال الدعوات إلى رؤساء الدول والحكومات من خلال بعثاتها في أديس أبابا. وسيتم اتخاذ التدابير المناسبة لعقد الاجتماع وسأوافيكم بتقرير عن التقدم المحرز في يناير 2019.

20. تمت الإشارة أيضا إلى أن المفوضية بدأت العمل لإطلاق المفاوضات الخاصة بالمرحلة الثانية بشأن سياسة المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية قبل نهاية هذا العام، بهدف تقديم مشاريع النصوص القانونية إلى دورة مؤتمر الاتحاد لاعتمادها.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

21. من أجل ضمان المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة، لاسيما القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب والنساء والبرلمانيين والعمال والتجار العابرين للحدود وغيرهم في عملية

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من الضروري إضفاء الطابع المحلي على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

22. وسيتم ذلك على مستويين:

- إنشاء لجان وطنية، أو هياكل مناسبة أخرى، و
- صياغة استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المستوى الوطني وتعزيز التجارة الإفريقية البينية.

23. قرّر الاجتماع الأخير لوزراء الاتحاد الإفريقي للتجارة على إنشاء لجان وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أو استخدام الهياكل القائمة والمناسبة. ويتولى تمثيل هذه اللجان البرلمانين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب والنساء والعمال والتجار العابرون للحدود، من بين أمور أخرى. وسوف يجتمعون بانتظام لمراقبة كيفية تنفيذ كل بلد لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المستوى الوطني. وأود أن أضيف أننا نضع نموذجًا مشتركًا تستخدمه المفوضية لتلقي تقارير مرحلية منتظمة من كل واحد منا حول كيفية تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. وإذا ما وافق المؤتمر على هذا، فيمكننا أن نطلب من المفوضية تقديم مشروع نموذج ستبحثه قمة يناير 2019.

24. بدأت التزامات أصحاب المصلحة بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ففي أوائل شهر مايو، قام رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوضة الشؤون السياسية ومفوض التجارة والصناعة بإشراك البرلمان الإفريقي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار. ورحب البرلمانين بهذه المشاركة واقترحوا أن تكون سمة منتظمة في أنشطة التعاون بين المفوضية والبرلمان الإفريقي. كما دعوا إلى إشراكهم في اجتماعات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ورداً على ذلك، وافقت المفوضية على استيعاب البرلمانين طالبة منهم كذلك القيام بالدعوة من أجل كسب التأييد لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية داخل برلماناتهم الوطنية وكذلك في دوائهم الانتخابية.

25. فيما يتعلق بتعبئة عملية كسب التأييد من جانب القطاع الخاص لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تعاونت مفوضية الاتحاد الإفريقي مع نادي المناصرين الإفريقيين على تعزيز توعية القطاع الخاص الإفريقي على نطاق القارة. وقد تم حتى الآن إيفاد بعثات إلى عواصم كوت ديفوار وغانا والسنغال للالتقاء بيمثلي القطاع الخاص والتحاور معهم وقد وضعت خطط لتعميم برنامج التوعية على البلدان الإفريقية الأخرى بمرور الوقت. ويبيد القطاع الخاص الإفريقي اهتماماً واضحاً بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. بيد أن هناك نقصاً في المعلومات لدى القطاع الخاص حول مجموعة كاملة من الفرص التجارية التي توفرها له هذه الأسواق الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا في 20 مارس 2018 بإنشاء منتدى الأعمال التجارية الإفريقية القارية لمنطقة التجارة الحرة باعتباره منبرا منتظماً للحوار بين القطاع الخاص الإفريقي من جهة، وصانعي السياسة الإفريقيين من جهة أخرى، إضافة إلى مهمة تسهيل الأعمال التجارية لإقامة الشبكات في مجال الأعمال التجارية. وإنني على يقين أن الدول الأعضاء والمفوضية تعملان على استكمال الجهود الرامية إلى تيسير المشاركة الفعالة للقطاع الخاص الإفريقي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

26. سوف تتعاون مفوضية الاتحاد الإفريقي خلال شهر سبتمبر من هذا العام مع مركز التجارة الدولية من أجل إقامة منتدى للشباب بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في لوساكا، زامبيا كطريقة لتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. يوجد أيضاً برنامج للتواصل

مع المجتمع المدني. ولهذه الغاية، ستعقد المفوضية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي دورة حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمزيد من مشاركة المجتمع المدني خلال هذا العام.

27. في نفس السياق، أوصى اجتماع وزراء المالية والتخطيط والتنمية والتكامل الذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في مايو 2018 الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالنظر في إعداد استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كجزء من عملية إضفاء الطابع الاستراتيجي عليها. وفي هذا الصدد، تقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بتعبئة الموارد المالية لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على صياغة استراتيجيات وطنية حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

28. تجدر أيضا الإشادة بمبادرة المفوضية الرامية إلى إعداد دليل للمؤسسات حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيُنشر في ديسمبر من هذا العام، كما سيتم تعميمه على القطاع الخاص الأفريقي في عامي 2019 و2020. وبعد دليل الأعمال التجارية هذا ملخصًا ملائمًا للأحكام الأساسية لاتفاق وبروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالإضافة إلى ما يتضمنه من ملاحظات تفسيرية حول بعض تلك الأحكام. وسيتناول كذلك الانشغالات الرئيسية للقطاع الخاص والمستخلصة من الأسئلة التي نتلقاها منه من خلال ما نقوم به من التوعية والمسح.

29. من جانبي، أرى أنه يتعين علينا أيضا الإشارة إلى ضرورة وضع استراتيجيات وطنية بشأن تعزيز التجارة الأفريقية البينية.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

30. لقد خطونا خطوة تاريخية في مارس 2018 من هذا العام لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستمثل الذكرى السنوية الأولى حدثاً تاريخياً بنفس القدر. وفي هذا الصدد، ونظرا للقيمة الرمزية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التزام أفريقيا بتحمل مسؤولية مصيرها بنفسها بشكل متضامن، أقترح الأنشطة التالية للاحتفال بالذكرى:

- عقد قمة استثنائية في 21 مارس 2019 لإحياء ذكرى الإنجاز التاريخي. ولإكساب الحدث مزيدا من الأهمية، أقترح أن نحضر جميعنا تلك القمة بعد التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما يمكننا أن ننتهز الفرصة لاعتماد المقرر الرسمي بشأن موقع الأمانة الدائمة لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إن لم يتم اعتماده في وقت سابق.

- تنظيم منتدى الأعمال التجارية الثاني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قبل ذلك بيوم واحد كما تم القيام بذلك خلال الاجتماع الافتتاحي نظراً لطلب رجال الأعمال إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى باعتباره منبرا للتفاعل معهم فضلا عن تسهيل إقامة الشبكات للأعمال التجارية.

- عقد منتدى آخر يجمع بين البرلمانين، والمجتمع المدني، والأكاديميين، والشباب، والنساء، والعمل، والتجار العابرين للحدود وغيرهم قبل انعقاد القمة بيومين حتى يتمكنوا من تقديم إسهاماتهم في أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- دعوة جميع أصحاب المصلحة والشركاء للمشاركة الفعالة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- وينبغي أيضا التعجيل بإعداد المعايير المتعلقة بإنشاء الأمانة الانتقالية. وستقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريرا عن هذا الموضوع في يناير 2019.

31. وفي انتظار التقرير المذكور، أدعو هذه القمة إلى البت في المسائل المتعلقة بإنشاء الأمانة وموقعها وهيكلها وميزانيتها. فسيكون لزاما علينا أيضا أن نتفق على الموعد النهائي لتقديم العروض من جانب

الدول الأعضاء الراغبة في استضافتها. كما يتعين علينا إعطاء توجيهات للمفوضية من أجل إعداد تقرير تقييمي يوضح أي بلد هو في وضع أفضل، وسيتم إجراء هذا التقييم فور انتهاء الموعد النهائي لتقديم العروض.

32. كما ينبغي الاستفادة من بعض الأحداث للتعريف بمبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعلى وجه الخصوص الدورة الأولى لمعرض التجارة الأفريقية البنينية التي سينظمها البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في ديسمبر 2018 بالتعاون مع حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأفريقي.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

33. إن عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تسير في الاتجاه الصحيح. فقد كانت كينيا وغانا هما الدولتان الأوليان اللتان أودعتا وثيقتي تصديقيهما في 10 مايو 2018. وفي نفس الوقت، أودعت رواندا وثيقة تصديقها في 27 مايو، وكانت هي أيضا أول دولة أودعت وثيقة التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص. كما أن النيجر قد أودعت وثيقة تصديقها في 8 يونيو 2018. وأحتم جميعاً على توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصديق عليه.

34. ولكي تتمكن أفريقيا من التحدث بصوت واحد، يتعين علينا جميعاً أن نكون دولاً أطرافاً في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأناشدكم بشدة تقديم كافة إسهاماتكم لكي نتمكن من تقديم الكتاب التذكاري في يناير 2019.

35. تجدر الإشارة إلى أنه منذ إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ظل بعض شركائنا التجاريين العالميين يسعون إلى إبرام اتفاقات تجارية ثنائية مع بعض بلداننا. وعلى الرغم من أن لكل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي حقا سياديا في الدخول في مثل هذه الترتيبات، فإنني أرى بعد إمعان النظر أن هذه الترتيبات لا ينبغي أن تقوّض المشروع الكبير المتمثل في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتفعيلها. لقد التزمنا بالتحدث بصوت واحد والعمل معاً. ويجب أن نعمل معاً على ألا ننضم إلى ترتيبات تجارية ثنائية إلا بعد دخول الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ. يجب علينا أيضاً أن نقف وقفة رجل واحد يتحدث بصوت واحد عند التعامل مع الشركاء الخارجيين، لضمان الدفاع عن مصالحنا بشكل ملائم والتمتع بمزيد من النفوذ في مثل هذه المناقشات.

36. وسيضطلع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، بوصفه مؤسسة أفريقية مخصصة لتعبئة التمويل التجاري لأفريقيا، دوراً محورياً في مسيرتنا الطويلة لضمان أن تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأن تحقق نتائج ملموسة للأفريقيين العاديين. وعلى ضوء هذه الخلفية، أوصي بأن نعترف به كمؤسسة تشارك بصورة منتظمة في اجتماعاتنا على غرار البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

37. أود الآن أن أقدم لكم بعض التوقعات كخلاصة لتقريرتي فضلاً عن التوصيات.

38. أود أن أذكركم قبل كل شيء بأنه لا ينبغي أن نتعاس. وينبغي ألا نترك يوم 21 مارس 2018 التاريخي يتلاشى بمرور الوقت. وينبغي أن يكون يوم 21 مارس من العام المقبل، يوماً نجتمع فيه معاً مرة أخرى لإحياء ذكرى دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ومن الأفضل أن يكون مع جميع الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاق وصدقت عليه.

39. أوصي خاصة بما يلي:

- اعتماد الملاحق المنقحة قانونياً بشأن بروتوكول اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في السلع والبروتوكول الخاص بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات؛

- استبعاد قائمة الاستثناءات تماماً مع الاحتفاظ بالقائمة الحساسة في نظام تحرير التجارة لدينا؛

- مواصلة المناقشات مع الزملاء الذين يفضلون أن يصل مستوى الطموح لبرنامج التحرير التجاري لدينا إلى نسبة 85% .

- أن تعدّ المفوضية، بحلول يناير 2019، نموذجاً بشأن تشغيل اللجان الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

إعداد استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية.

- تشجيع الاهتمام الواضح الذي أبداه القطاع الخاص الأفريقي، والبرلمانين، والعمال، والنساء، والشباب، والتجار العابرون للحدود من بين أصحاب المصلحة الآخرين بالمساهمة في أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- نشر دليل الأعمال التجارية الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه من قبل القطاع الخاص الأفريقي في 2019 وما بعده.

- التوقيع والتصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية قبل حلول موعد الذكرى السنوية الأولى والاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 21 مارس 2019 مع جميع الفاعلين المعنيين ووفقاً لصيغة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

- إنشاء أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واختيار موقع مقرها؛

- الالتزام الفعلي بعدم إبرام اتفاقات تجارية ثنائية مع شركاء خارجيين قبل دخول الصكوك القانونية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ، وتعزيز الشراكة مع البنك الأفريقي لتمويل التجارة.

40. وإنني على يقين بإمكانية إسهام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشكل كبير في الإسراع بالتحول الهيكلي لأفريقيا من خلال التصنيع. وسيتيح هذا الأمر استغلال سلاسل القيمة بما يؤدي إلى خفض تصدير السلع بدون القيمة المضافة وزيادة فرص العمل. إنّ نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوفير المزيد من فرص العمل لشبابنا على وجه الخصوص، سيكون لهما تأثير مباشر على إحلال السلم والأمن الدائمين في قارتنا. كما أنّ نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيعزز وضعنا عند التعامل مع الهيئات الخارجية.

41. وفي الختام، أصحاب الفخامة السادة رؤساء الدول والحكومات، يسعدني في الأخير الإشارة إلى أنه منذ 21 مارس 2018 "بلغنا نقطة اللا عودة منذ في هذا الحلم الكبير لأفريقيا. إن المهمة الماثلة أمامنا هي التحرك بوتيرة سريعة ومضمونة. وإنني واثق بأن مسيرتنا إلى الأمام سوف تتحسن بشكل تدريجي.

42. وبالتالي، فلنعمل بثقة ونواصل العمل بثقة وحماس ولا نتوجس خيفة من اقتحام بعض المخاطر، عند الاقتضاء، ونبني دائماً قوة دافعة كيما يتسنى لنا أن نزيد من معدلات التجارة البينية الأفريقية، والتصنيع، وأفاق فرص العمل المتنامية لشعوبنا ولاسيما للشباب، وإرساء دعائم السلم والأمن الدائمين من أجل ازدهار القارة.

2018-07-02

Report on the Status of the African
Continental Free Trade Area (AfCFTA)
Negotiations Submitted to the 31ST
Ordinary Session of the African
Union assembly of Heads of State and
Government, 1 – 2 July 2018,
Nouakchott, Mauritania by HIS
Excellency Mr. Issoufou Mahamadou,
President of the Republic of Niger and
Leader of the African Continental Free
Trade Area (AfCFTA) Process

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9110>

Downloaded from African Union Common Repository